مجلة علمية محكمة
متعددة التخصصات تصدرها كلية
الآداب والعلوم الانسانية بالقيروان

العدد الثاني عشر/ نوفمبر 2016

آداب القيروان

المقولة والسجال من خلال كتاب الإنصاف

عبد العزيز المسعودي[*]

1- تقديم المساجلة البصريّة الكوفيّة:

يدور هذا البحث حول واحدة من أشهر المساجلات في تاريخ الجدل النحوي عند العرب، وأعني بذلك المساجلة الكوفية البصرية التي دارت ابتداء من أواخر القرن الثاني للهجرة في شكل مناظرات بين مشاهير النحاة أمثال سيبويه (ت. 177هـ) والكسائي (ت. 189 هـ) والمبرد (ت. 285هـ) وثعلب (ت291هـ)... وشهرة هذه المساجلة لا تكمن فحسب في المناظرات التي دارت بين علماء المدرستين و«شهدها السادة والرؤساء»[1] في ذلك العصر، وإنّما تكمن بالخصوص في تأثيرها العميق في التفكير اللساني عند العرب. فهي في تقديرنا تُعتبر الحدث الثاني من حيث الأهمّيّة بعد وضع سيبويه كتابه الشهير في النحو. ولئن مثّل كتاب سيبويه الحدث التأسيسيّ الفعليّ للنحو العربي بتوثيقه مرحلة سابقة مهمّة تميّزت بطابعها الشفاهي، فإنّ المساجلة البصريّة الكوفيّة قد مثّلت مرحلة لا تقلّ عنها أهمّيّة من حيث النقد والتأليف والتثبّت من سلامة بعض الأصول والمناهج المتبعة. وهو

---

[*] أستاذ محاضر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

[1] السيد، مدرسة البصرة، 108.

ما يعني –حسب البعض- أنّ النحو العربي قد تأسّس عمليّا على هذا الخلاف[1].

والمساجلة بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة تعنينا في هذا البحث من بعض الأوجه لعلّ من أهمّها: تأثيرها في التفكير اللساني عند العرب قديما وحديثا وطابعها الاختباري وثراء مسائلها الخلافية وموقع المقولات المعجميّة من كلّ ذلك.

1–1 – أثر المساجلة الكوفيّة البصريّة على الثقافة اللسانيّة قديما وحديثا:

لقد تولّدت عن الخلاف البصريّ الكوفيّ مساجلات أخرى سواء في أوساط النحاة القدامى أو الدارسين المحدثين. فظهر صدى السجال الكوفيّ البصريّ في أمّهات كتب النحو التي وُضعت ابتداء من القرن الرابع للهجرة؛ غير أنّ هذا الأثر قد برز أكثر في المصنّفات التي تخصّصت في الخلاف بين المذهبيْن وأشهرها كتاب المسائل على مذهب النحويّين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون لأبي الحسن ابن كيسان (ت. 299هـ) المنسوب إلى المدرسة البغداديّة وكتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لأبي البقاء العكبري (ت 616 هـ)، وكتاب الأشباه والنظائر للسيوطي (ت. 911 هـ) وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات كمال الدين الأنباري (ت 577 هـ) وهو من «أوفى الكتب تناولا للموضوع وعرضا لمسائله»[2]، لذلك اخترنا منه مدوّنة هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أهمّيّة المساجلة البصريّة الكوفيّة لم تقتصر على كتب الخلاف التي وضعها النحاة القدامى وإنّما امتدّ تأثيرها إلى العصر الحديث فانقسم الدارسون من مستشرقين وعرب حول مسألة «المدارس النحوية». فمنهم من أقرّ بوجود مدرسة بصرية وأخرى كوفية وثالثة بغدادية مثّلت تأليفا بين المذهبين. ومن أصحاب هذا الرأي المستشرق

(1) (الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، 1992، 109.

(2) السيد، مدرسة البصرة النحوية، 106.

Flügel[1] وشوقي ضيف[2]. وهو يعتبر الخلاف بين الفريقين شاملا للكثير من الأصول[3]؛ ومنهم فريق ثان يمثّله من المستشرقين G.Weil ومن العرب إبراهيم السامرائي[4] وكلاهما ينكر وجود مدارس نحويّة عند القدامى ويرى في استعمال المصطلح تأثّرا بمفهوم المدرسة[5] في العصر الحديث وهو بالتالي مصطلح لا ينسحب على نحاة البصرة والكوفة. فالحديث عن المدارس النحويّة أسطورة بعيدة عن الواقع وتقسيم مفتعل اصطنعه المتأخرون (السامرائي، المدارس النحوية...). وأصحاب هذا الرأي يحتجّون باقتصار الخلافات النحويّة على الفروع دون الأصول.

إنّ مساجلة المحدثين حول وجود مذاهب ومدارس نحويّة أو عدم وجودها لا تعنينا في هذا البحث بصفة مباشرة لأنّنا نعتبر الفحص الاختباريّ لعيّنة من المساجلة البصريّة الكوفيّة -كما نقلها لنا الأنباري[6]- كفيلا في حدّ ذاته بالإجابة ولو ضمنيّا على خلاف المحدثين حول خلاف النحويّين القدامى.

1 – 2 – الطابع الاختباري للمساجلة:

يبدو الخلاف البصريّ الكوفيّ اختبارا حقيقيّا لمنهجين مختلفين في وصف اللغة العربية. خلاصة هذا الاختلاف المنهجيّ كما لخّصه السيوطي[7] «أنّ البصريّين أصحّ قياسا لأنّهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ولا يقيسون على الشّاذ والكوفيّون أوسع رواية [...] لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه...»[7]. فالمنهج

---

[1] Troupeau, Nahw.

[2] شوقي ضيف، المدارس النحوية، 156.

[3] يذكر شوقي ضيف أربعة أصول أوّلها عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء، الثاني اشتقاق المصدر من الفعل، الثالث إعراب الأفعال والرابع أقسام الفعل (المدارس النحوية، 196 – 197).

[4] يقول السامرّائي: «المدارس الغربيين في الأدب والفنّ (...) مذاهب خاصّة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كلّ الاختلاف في أيّ منها عن الأخرى (السامرائي، المدارس...،140).

[5] يقول السامرّائي: «المدارس الغربيين في الأدب والفنّ (...) مذاهب خاصّة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كلّ الاختلاف في أيّ منها عن الأخرى (السامرائي، المدارس...،140).

[6] انظر العنصر 6.

[7] السيوطي، الاقتراح، 128 – 129.

الكوفيّ يتميّز إذن بتوسيع دائرة السماع والقياس على الشواذ. والمنهج البصري لا يعتدّ بتلك الشواذ ويسعى إلى إقصائها أو إرجاعها بضروب من التحليل والتأويل والتقدير إلى جملة من الأصول النظريّة الثابتة. ونحن لا نعتبر الاختلاف المنهجيّ بين الفريقين مقتصرا على ما ذكره السيوطي وإنّما يتجاوزه إلى نواحي أخرى تهمّ تصوّر كل فريق للمقولات المعجميّة وللنظام اللغويّ عامّة.

1 – 3 تنـوّع موضوعات الخلاف:

تعدّدت المسائل اللغوية المختلف بشأنها فبلغت مائة واثنتين وعشرين مسألة. ولئن كان نصفها -أي إحدى وستون مسألة- [1] في قضايا العمل الإعرابي فإنّ بقيّة المسائل قد تنوّعت فشملت قضايا لغويّة متنوّعة منها الأسلوبيّ والصّرفيّ والمعجميّ. ويظهر هذا التنوّع بصفة أوضح من خلال تصنيف بعض الدارسين المحدثين لمسائل الخلاف في موضوعات كبرى لم يتجاوز عددها التسعة عند إبراهيم السامرائي وهي:

1 – مسائل تتصل بالعامل، 2 – الاختلاف في عمل الأداة، 3 – بناء الجملة وترتيب أجزائها، 4 – الترتيب في عناصر الجملة وفي العامل، 5 – إعراب طائفة من الكلم، 6 – الإعراب التقديري، 7 – معنى الأداة، 8 – مواد خلافية تتصل باللغة بوجه عام، 9 – مواد اختلفوا أفعل هي أم اسم أم حرف[2].

لكنّ عبد الرحمان السيد قد زاد بعض تلك الموضوعات تفصيلا فبلغ مجملها ثلاثة عشر موضوعا تطابقت ثمانية منها مع موضوعات السامرائي واختلفت عنها في تفصيل ما سماه السامرائي «مواد خلافية تتصل باللغة بوجه عامّ إلى خمسة موضوعات هي:

1 –ضبط الكلمة، 2 – علة الحكم، 3 – الصيغة، 4 – بنية الكلمة، 5 – الأسلوب[3].

---

[1] Troupeau, G., Nahw, in E.I.

[2] السامرائي، المدارس النحوية، 61 – 94.

[3] السيد، مدرسة البصرة، 113.

ورغم اختلاف التصنيفيْن تفصيلا واختصارا فإنّهما قد اتفقا في نفس المنطق الترتيبيّ فوضعا مسائل العمل الإعرابي في صدارة الترتيب بينما جعلا المسائل المتعلقة بنوع الكلمة أي بالتصنيف المقولي في آخر الترتيب بل عدّها السامرائي من الموضوعات اللغوية العامّة التي لا تتصل بالنحو[1].

ولئن أصاب الباحثان في الاتفاق حول أهميّة العمل الإعرابي نظرا لما حظي به من مكانة مركزيّة في النظرية النحوية العربية فإنّنا نخالفهما الرأي في تهميش الموضوعات المعجميّة واعتبارهما قضايا التصنيف المقولي غير متصلة بالنحو؛ لذلك سنُبرز القيمة الحقيقية لهذا النوع من الموضوعات باعتباره مثيرا لبعض القضايا النظرية المتعلقة بالمقُوْلَة.

2- مكانة المَقُوْلَة من المساجلة الكوفيّة البصريّة:

تبدو المَقُوْلَة[2] بطبعها -سواء أكانت لغويّة أم غير لغويّة- مهيّأة لأن تكون مسرحا للخلافات والمساجلات لعدّة أسباب نقتصر على ذكر سببين منها:

أولا: تُعتبر المَقُوْلَة نشاطا ذهنيّا منفصلا عن الكيانات التي نريد تصنيفها وتنظيمها في عدد محدود من المقولات. بعبارة أخرى إنّ تصنيفنا- على سبيل المثال- لوحدات اللغة العربية ضمن أقسام الكلام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) هو نشاط مستقلّ عن هذه اللغة باعتبارها نظاما طبيعيّا قائم الذات. وهذا يعني أنّ المَقُوْلَة نشاط ذهنيّ بشريّ محكوم بالنسبيّة مهيّأ بطبعه للاختلاف.

ثانيا: إنّ الخصائص الذاتيّة لبعض الكيانات تجعلها قابلة - على الأقل منذ الوهلة الأولى- للتصنيف ضمن مقُولتيْن مختلفتيْن أو أكثر وهذه

---

[1] السامرائي، نفسه، 14.

[2] المقولة نشاط عرفانيّ يسمح للكائنات البشرية بأن تعقل الواقع وتقطّعه حتى يصبح أكثر انتظاما وقابلية للمعالجة الذهنية.

Categorization is a cognitive process which allows human beings to make sens of the world by carving it up in order to become more orderly and manageable for the mind. (Aarts, Fuzzy grammar, 361).

الظاهرة يفسّرها المختصون في علم النفس العرفانيّ بضبابية الحدود بين المقولات Fuzziness [1][2]. فإذا بحثنا عن مثال من الأجناس الطبيعية وجدنا أنّ خصائص البطريق تجعله من الثدييات حينا ومن الطيور حينا آخر. وبالتالي فإنّ مثل هذه الحالات يترتّب عنها القول بوجود نوعين من المَقُوْلات: نوع يُقبل لأول وهلة دونما سجال من ذلك قولك: التفاح نوع من الغلال، ونوع لا يمكن أن يُقبل دون سجال كأن تقول: الطماطم نوع من الغلال... والنوع الثاني أي المقُوْلة السجاليّة هو الذي يعنينا في هذا البحث.

لقد لفت اهتمامنا موضوع التصنيف المقوليّ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ لأنّه يشمل جملة من المسائل المهمّة المتعلّقة بالفعليّة والحرفيّة والاسميّة. ونظرا إلى تعدّد المسائل وتشعّب تفاصيلها قصرنا اهتمامنا على مسألتين تكفيان في تقديرنا لتناول موضوع المقُوْلة السجاليّة، هما: المسألة الرابعة عشرة وعنوانها: القول في نعم وبئس، أفعلان هما أم اسمان؟ [3] والمسألة الخامسة عشرة وعنوانها: القول في أفعل في التعجب، اسم هو أو فعل؟[4]. وما يجمع بين المسألتين هو الاختلاف في إطلاق الأحكام المقوليّة على نوع من الوحدات المعجميّة اجتمعت فيها خصائص الأسماء إلى خصائص الأفعال فبدت للكوفيّين أسماء وبدت للبصريّين أفعالا فتولّد عن هذا الخلاف خطاب سجالي عرضنا أهمّ ملامحه كما

---

(1) يحتلّ مفهوم المقُوْلة محور كلّ المقاربات النحويّة وهو من الموضوعات المهمّة في مجالات مختلفة مثل الفلسفة وعلم النفس واللسانيّات. ورغم التأثير العميق للفكر الأرسطيّ في المقولة الكلاسيكيّة ودوره في ترسيخ متصور المقولة الصارمة ذات الحدود الواضحة فإنّ مفهوم الضبابيّة أو الغموض يُعدّ بدوره راسخا في القدم إذ تعود جذوره إلى أوبيلدس Eubilide ومفارقة كوم الرمل (عندما أقرّ باستحالة تحديد حبّة الرمل التي بها نميّز بين ما يمكن وما لا يمكن اعتباره كوما). لتمتدّ إلى فلاسفة العصر الحديث مع مفارقة الرجل الأصلع عند راسل Russell (المقصود هو كم يفقد من الشعر حتى يوصف بالصلع ؟) ليقترن في مجال المنطق الرياضي بمراجعة زاده (1965) لنظريّة المجموعات في الرياضيات الكلاسيكيّة واقتراح بديله النظريّ المتمثل في نظريّة المجموعات الغائمة Fuzzy set theory (Aarts & alii. Fuzzy Grammar :1-10).

(2) Komatsu، recent views on conceptual structure، 503.

(3) الأنباري، الإنصاف، 97 :1.

(4) نفسه، 126.

تجلّت في كتاب الإنصاف[1]. ثمّ اقترحنا في مرحلة ثانية تنظيم الملفوظات السجاليّة حسب التصوّر السلوكيّ منبه- استجابة قاصدين من وراء ذلك إبراز خصائص البنية السجاليّة[2] غير أنّنا لم نقتصر على وصف بنية الخطاب وحاولنا تفسير الأنساق التي كشف عنها الوصف وتعليل أسباب الخلاف المقوليّ[3] بإرجاعها إلى اختلاف عميق في مبادئ المقوليّة[4].

2 – 1 بنية الخطاب السجالي في كتاب الإنصاف من خلال المسألتين 14 و15.

يجد القارئ شيئا من العناء في متابعة الخلاف البصريّ الكوفيّ في المسألتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من كتاب الإنصاف. ومن أبرز أسباب هذا العناء كثرة الخصائص المقوليّة المختلف حولها وتعدّد نقاط الخلاف بشأن السمة المقوليّة الواحدة مثل الاختلاف في الحكم المقولي والطعن في الحجج المبرهنة عليه والشواهد الداعمة له وتقديم الأدلّة المضادّة مدعومة بالحجج السماعيّة والعقليّة.

غير أنّ كثرة التفاصيل والجزئيّات ليست في حدّ ذاتها عيبا وإنّما هي –من وجهة نظر مغايرة– من مزايا كتاب الإنصاف. وهي كذلك دليل قاطع على احتدام الجدل بين الفريقيْن حول قضيّة مهمّة مثل التصنيف المقولي. لذلك نعتقد أنّ السبب الرئيس لهذا العناء راجع إلى ازدواجيّة المنهج الذي اتبعه الأنباري وراوح فيه بين التأليف والسجال. فهو في بداية كل مسألة يُعلن عن منهج تقتضيه دواعي التأليف ويفرضه منطق الإنصاف والتحكيم، وهو منطق تُحرّكه آليات حجاجيّة بعضها ضمنيّ وبعضها صريح. ويتلخّص منهج المؤلّف في المراحل الأربع التالية:

- الطرح العامّ للخلاف،
- عرض رأي الكوفيّين،

---

[1] انظر العنصر 3.
[2] انظر العنصر 4.
[3] انظر العنصر 4.
[4] انظر العنصر 6.

- عرض ردّ البصريّين،
- موقف الأنباري من الكوفيّين.

غير أنّ الأنباريّ لا يتقيّد تقيّدا تامّا بهذا المنهج الذي كان يعلنه في مستهلّ كلّ مسألة[1]. فهو سرعان ما ينقلب مساجلا خاصّة في مرحلة استعراض مواقف الكوفيّين وهذا ما سنتبيّنه لاحقا[2].

2 – 2 طرح الخلاف:

يقدّم الأنباري الخلاف بشأن نعم وبئس على النحو التالي:

(1) «ذهب الكوفيّون إلى أنّ نعم وبئس اسمان مبتدآن وذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائيّ من الكوفيين»[3].

وعلى نفس النحو قدّم خلاف الفريقين بشأن أفْعَلَ في التعجب:

(2) «ذهب الكوفيون إلى أنّ أفْعَلَ في التعجب نحو ما أحسن زيدا اسم وذهب البصريّون إلى أنّه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ من الكوفيّين»[4].

اقتصر دور الأنباري في مستهلّ كلتا المسألتين على التقديم العامّ لموضوع الخلاف مع عرض مختصر لموقف كل فريق وهو تقديم يبرز لنا تناقضا في إسناد الأحكام المقوليّة إلى مجموعة من العناصر المعجمية هي نِعم وبئس وأفعل التعجب والعنصر الأخير هو في الواقع قالب صرفيّ تركيبيّ مؤهّل لإنتاج ما لا حصر له من الأفعال.

---

(1) انظر العنصر 3 . 1 .

(2) انظر العنصر: 3 . 2 .

(3) الأنباري، الإنصاف، 97. أ.

(4) نفسه، 126.

وخلاصة القول بشأن طريقة الأنباري في طرح الخلاف في مستهلّ كلّ مسألة هو إبراز التناقض بين الحكمين المقوليّين، مع ما يتضمّنه ذلك من أهمّية في المستوى النظري. هذه الأهمّية النظرية تزداد بروزا إذا استحضرنا جملة من الحقائق لعلّ أهمّها ضرورة التصنيف المقولي بالنسبة إلى كلّ نظريّة نحويّة، يُضاف إليها منطق المقوَلة الكلاسيكيّة القاضي بتصنيف هذه العناصر المعجميّة إمّا ضمن مقولة الاسم وإمّا ضمن مقولة الفعل. وهذا التناقض بين الفريقين في إطلاق الأحكام المقوليّة يجعلنا نستحضر قولة ديكارت «كلّما أطلق اثنان حكمين مختلفين على شيء واحد كان أحدهما صادقا والآخر كاذبا»[1].

هذه الحقائق المتعلّقة بتناقض الأحكام المقوليّة تجعل المسألتين تنفتحان على سجال حجاجيّ تبرز ملامحه في المراحل التالية وهي: عرض رأي الكوفيين وعرض ردّ البصريين ثمّ موقف الأنباريّ وهو في واقع الأمر ردّ على الكوفيّين.

2 – 3 – عرض المواقف: الأنباري مؤلّفا ومساجلا

نلاحظ تطابقا في بنية المسألتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من حيث ترتيب المواقف وطريقة تقديمها. فبعد العرض العامّ للخلاف يبدأ الأنباريّ بعرض حجج الكوفيّين معلنا عن ذلك بقوله: «أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا...»[2] يلي ذلك عرض لحجج البصريّين يُصدّره بعبارة: «وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا ...»[3]. ثمّ يختم كلا من المسألتين بالرد على مواقف الكوفيّين معلنا عن ذلك بعبارة: «أمّا الجواب على كلمات الكوفيين...»[4][5].

---

(1) صولة، الحجاج...، 304.

(2) الأنباري، الإنصاف، 126، 1: 97، 1:

(3) نفسه، 104، 129.

(4) نفسه، 112، 1:

(5) نفسه، 138، 1:

هذا الترتيب inventio[1] لأقسام المسألتين يتماشى في الظاهر مع منطق التأليف ويخدم في الوقت نفسه مقاصد المؤلف المعلنة وغير المعلنة وهي أساسا مقاصد حجاجيّة تهدف إلى إقناع القارئ بجملة من الأحكام المقوليّة المناقضة في مجملها لأحكام الكوفيين.

غير أنّ الأنباري رغم إعلانه الصريح عن المراحل الثلاث السابقة نجده لا يلتزم بها التزاما كاملا ولا يفصل بينها فصلا تامّا. بل نجده على العكس من ذلك وفي مناسبات عديدة يتدخّل مباشرة بعد اعتراض الكوفيّين على البصريين منصفا البصريين. وهو لا يؤجّل ذلك إلى المرحلة الأخيرة التي خصّصها للرد على حجج الكوفيين والمثال(3) يوضّح لنا كيفيّة تدخّل الأنباري أثناء استعراضه لآراء الفريقين:

(3) أ- ومنهم (أي البصريين) من تمسّك بأن قال: الدليل على أنّهما (نعم وبئس) فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ...[2].

ب- اعترضوا (أي الكوفيون) على هذا بأن قالوا: قولكم «إنّ هذه التاء يختص بها الفعل» ليس بصحيح لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم «ربّت وثمّت ولات...»(نفسه).

ج- وهذا الاعتراض الذي ذكروه (أي الكوفيون) ساقط، وأمّا التاء التي اتصلت بربّت وثمّت ولئن كانت للتأنيث إلا أنّها ليست التاء التي في نعمت وبئست والدليل على ذلك من وجهين....[3].

في هذه المرحلة التي خصّصها الأنباري لعرض آراء البصريين ومن ضمنها (3أ) لم يجد بدّا من ذكر اعتراض للكوفيين (3ب) على تاء الفعل باعتبارها من خصائص الأفعال عند البصريين وهذا دليل واضح على تعذّر الفصل التامّ بين آراء الفريقين. ثمّ إنّ الأنباري لم يقتصر في هذه المرحلة من

---

[1] Rhétorique Kibédi,.

[2] الأنباري، الإنصاف، 1:104.

[3] نفسه، 107.

تأليف على عرض رأي الفريقين بشأن تاء الفعل وإنّما أقحم نفسه مباشرة في الخلاف فكان طرفا ثالثا فيه. وهذا ما يجعل تقديمه لاعتراض الكوفيين في (3 ب) يبدو مطيّة لنقض موقفهم من تاء التأنيث الداخلة على فعليْ المدح والذمّ. وهو يكرّر هذا النوع من التدخل في مسألة أفعل التعجب ضمن الخلاف المتعلّق بدخول نون الوقاية عليه:

أ- وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: الدليل على أنّه فعل أنّه إذا وُصِل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو« ما أحسنني عندك[1]..

ب- اعترضوا (أي الكوفيون) على هذا بأن قالوا: نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو «قدني وقطني»...[2].

ج- وما اعترضوا فيه ليس بصحيح لأنّ «قدني وقطني» من الشاذ الذي لا يعرج عليه...[3].

هذا التمشّي الذي اختاره الأنباريّ جعل ردوده على الكوفيّين تظهر في موضعيْن: الأول في العرض المفصّل للخلاف وتحديدا بعد اعتراض الكوفيّين على البصريّين، والثاني في آخر المسألة بعد استعراض تفاصيل المساجلة حيث يتفرّغ بصفة كاملة للردّ على الكوفيين. وهو في التدخل الأول يقحم نفسه مباشرة في هذا السجال الحجاجيّ فكأنّ تدخّله يحدث لأمر طارئ لا يقبل التأجيل لأنّه يهدف إلى تصويب «أخطاء» الكوفيين. بينما يبدو في التدخل الثاني أكثر تركيزا على دوره التحكيميّ المنصف للبصريين، المتهكّم أحيانا على ضعف أدلّة الكوفيّين[4]. وبذلك يكون الأنباري قد وفّر لنفسه فرصتين للتدخّل وإقناع القارئ بـ«أخطاء» الكوفيين

---

[1] نفسه، 126.

[2] نفسه، 130.

[3] نفسه، 131.

[4] على سبيل المثال، يرى الكوفيّون أنّ التعجّب أصله الاستفهام وهو رأي قد سخر منه الأنباري واعتبره: «دعوى لا يقوم عليها دليل إلاّ بوحي وتنزيل» (انظر السياق الكامل في الملحق 2ه).

وبصواب الأحكام المقولية الصادرة عن البصريين وأنصارهم وهو على الأرجح منهم.

وبصرف النظر عن ثنائيّة المنهج التي اتبعه الأنباري في هذين المسألتين- منهج معلن هو منهج المؤلف وآخر غير معلن هو منهج المُساجِل المُحاجّ- فإنّنا نلاحظ أنّ طابع السجال الحجاجيّ يبرز أكثر للقارئ عندما يتدخّل الأنباري معترضا على الكوفيين خلال المرحلة التي يخصّصها لعرض آراء البصريين.

أمّا السجال الأصلي بين البصريّين والكوفيّين فيبدو باهتا لأنه قد وصل إلينا عن طريق طرف ثالث هو المؤلّف. وهذا الطرف الثالث قد لا يبدو أحيانا منشغلا تمام الانشغال بنقل الخلاف بكلّ تفاصيله وبتسجيل جميع أطواره كما دارت في المقام الأول (أو المساجلة الأولى) وإنّما يبدو لنا مُرتّبا لأقسام الخطاب على نحو يجعله أكثر قدرة على الإقناع وأكثر تهيّؤا للتعبير عن موقفه من الخلاف في هذه المسألة أو تلك. والدليل على ما ذهبنا إليه هو التركيز على آراء الكوفيين للرد عليها. وقد كان ذلك في بعض الأحيان على حساب الاستعراض الكافي لمواقف البصريين فجاء البعض منها مضمّنا في خطاب الكوفيّين (انظر الكلام المسطّر في (5)) ولا نجده في القسم الذي خصّصه الأنباري لعرض آرائهم:

(5) ومنهم (أي الكوفيّين) من تمسّك بأن قال: الدليل على أنّهما اسمان أنّ العرب تقول:«يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنداؤهم نعم يدلّ على الاسمية، لأنّ النداء من خصائص الأسماء ولو كان فعلا لما توجّه نحوه النداء. قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به – والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت– فحُذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حُذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه، لأنّا نقول: الجواب عن هذا أنّ المنادى إنّما يقدّر محذوفا إذا ولي حرف النداء فعلٌ أمر وما جرى مجراه...[1].

[1] الأنباري، الإنصاف، 99 أ.

نستطيع، من خلال استعراض الأنباريّ لموقف الكوفيّين من نداء فعل المدح في (5)، إعادة بناء السجال على النحو التالي:

(6) أ- الكوفيّون: نِعْمَ اسم لأنّه يقع منادى والنداء من خصائص الأسماء.

ب- البصريّون: المقصود بالنداء محذوف تقديره يا الله نعم المولى ...

ج- الكوفيّون: لا يُقدّر المنادى إلا إذا ولي حرف النداء فعل أمر..

تبدو بنية السجال في (6) أوضح وأكثر تطابقا مع بنية الخطاب في المناظرات النحويّة لأنّ المقطوعة السجاليّة تبدأ في (6 - أ) بإصدار حكم مقولي معلّل بأصل من الأصول النحويّة، يعقبه ردّ يُبطل ذلك الحكم (6 ب) بالطعن في الدليل النحويّ انطلاقا من تأويل اخر للحجّة النقليّة التي قدّمها الكوفيّون، يليه اعتراض على ذلك الردّ (6 ج) بافتراض أصل نحويّ مناقض للأوّل وهكذا...

وخلاصة ما نلاحظه من خلال الشاهد (5) والمقطوعات السجاليّة (3-6-4) هو وجود نوعين من الخطاب:

– **خطاب أول** متعدّد المصادر والاتجاهات والأهداف ذو شكل دائري يحكمه منطق سجاليّ قائم على مقارعة الحجة بالحجة ويهدف إلى إفحام الخصم. وهو متعدّد الأصوات تتحدّد أطرافه[1] على النحو التالي:

7) أ- الكوفيون ← البصريون،

ب- البصريون ← الكوفيون،

ج- الكوفيون ← الأنباري

د- البصريون ← الأنباري[2].

---

[1] الطرف الأول، في الشكل عدد (7)، هو المتقدّم زمانيا والمضطلع بدور المبنّه حسب اصطلاح المدرسة السلوكيّة (العنصر 4).

[2] وجدنا في المدوّنة مقطوعة سجاليّة واحدة (انظر الملحق - 1 ج) وهو لا يخالف فيها موقف البصريّين

يتضح لنا من خلال المتغيّرات المقاميّة في (7)، وهي أطراف التخاطب وزمانه، أنّنا إزاء مساجلة مركّبة تتكوّن من مساجلة أولى كوفيّة بصريّة قد دارت في حدود القرنين الثاني والثالث للهجرة (7 أ- ب)، ومساجلة ثانية (7 ج- د) دارت في القرن السادس بعد أن تدخّل فيها الأنباريّ (ت 571هـ) ونقل مقاطعها من المقام الأول، فكانت المساجلة الأولى ثنائيّة الأطراف، بصريّة كوفيّة وكانت المساجلة الثانية ثلاثيّة الأطراف، كوفيّة - بصريّة - أنباريّة.

- خطاب ثان أحاديّ الاتجاه مصدره الأنباري ومتلقّيه هو القارئ ووظيفته نقل الخطاب الأول أي المساجلة البصرية- الكوفية- الأنباريّة. وبإمكاننا التعرّف على هذا الخطاب من خلال العبارات التي تربط بين ملفوظات الأطراف الثلاثة، ومثالها في(5): ومنهم من تمسّك بأن قال ... قالوا...، تُضاف إليها كلّ العبارات التي تُحقّق اتساق المقطوعات السجاليّة[1]. والمنطق العامّ المتحكّم في هذا الخطاب هو منطق الكتابة والتأليف وما يقتضيه من تبويب لآراء الكوفيّين في مرحلة أولى يليها عرض لآراء البصريّين ثم آراء المؤلّف.

يتبيّن لنا بعد المقارنة السريعة أنّ كلّ واحد من الخطابين خاضع لمنطقه الخاص: الخطاب الأول، في مستوى المساجلة البصريّة الكوفيّة، خطاب شفاهيّ في الأصل وهو حصيلة سلسلة من المناظرات دارت بين علماء الفريقين. فهو ذو طبيعة تخضع لمنطق الفعل وردّ الفعل مع ما يقتضيه ذلك من تعاقب وتكراريّة. فالفعل سابق بالضرورة لردّ الفعل وردّ الفعل يمكن أن يتحوّل إلى فعل يقتضي بدوره ردّا وهكذا...

والخطاب الثاني متأخّر تاريخيّا فهو خطاب تصنيفيّ وصفيّ مكتوب أخضعه مؤلّفه إلى منطق الأطروحة والنقيضة: الأطروحة تتجسّم في جملة

وإنّما يقوّم دليلا من أدلّتهم فيصنّفه ضمن استصحاب الحال وهو نوع ضعيف من الأدلّة النحويّة مقارنة بالقياس والسماع.

[1] انظر العنصر 4.

النقاط المكوّنة لموقف الكوفيّين والنقيضة تتكوّن من ردود البصريّين تليها مواقف المؤلّف وكلها مجتمع في الردّ على الكوفيّين.

من خلال هذا التحليل «التداولي» تتجلّى لنا مدوّنة كتاب الإنصاف متكوّنة من خطابين مختلفين بينهما علاقة تضمّن ويبدو لنا الأنباري متنقلا بينهما مُراوحا بين دور الموثّق الناقل ودور المجادل المساجل. فهو أحيانا مؤلّف موثّق ينقل السجال البصريّ الكوفيّ بمنهج «محايد» يلتزم فيه منطق الأطروحة والنقيضة. وهو منهج يُفضي في غالب الأحيان إلى تشتيت مكوّنات المساجلة الأولى فتتباعد المسافة مثلا بين حجّة الكوفيين على اسمية نِعم المتمثّلة في دخول حرف الخفض عليها [1] وردّ البصريين على تلك الحجّة [2] فتفصل بينهما خمس عشرة صفحة. وكذلك الشأن بين حجّة التصغير عند الكوفيين (أي اعتبارهم تصغير نِعم دليلا على اسميّته [3] وردّ الأنباريّ عليها [4] فيكون الفاصل بين موطن الحجة وموطن الاعتراض عليها سبع عشرة صفحة.

في مواضع أخرى من النص يبرز منطق السجال ويتراجع منهج التأليف القائم أساسا على ثنائيّة الأطروحة والنقيضة. ففي المثالين (3) و(4) يبرز السجال بصفة واضحة وذلك بعد توقّف الأنباريّ عن عرض آراء البصريين ليذكر ردًا من ردود الكوفيّين مشفوعا بردّه هو عليهم ليعود بعد ذلك إلى استعراض آراء البصريين. وهو في كلّ ذلك لا يلتزم بمنطق المنهج العام الذي أعلنه وحاول التقيّد به في مستهلّ كلّ واحدة من المسألتين[5]. وهذه المواضع التي «خرق» فيها منطق التأليف الذي سبق أن اختاره هي التي تجلّت فيها ملامح الخطاب السجالي بصفة واضحة أمّا المواطن التي خصّصها

(1) الأنباري، الأنصاف، 9/ 1.
(2) نفسه، 112 - 114.
(3) نفسه، 104.
(4) نفسه، 121.
(5) أي التقديم العام للخلاف يليه رأي الكوفيّين فرأي البصريّين ثم رأي الأنباريّ.

لاستعراض آراء هذا الفريق أو ذاك مجتمعة فقد تشتّت فيها مكوّنات الخطاب السجالي وحجبها منهج التأليف والتوثيق.

لهذا السبب رأينا من المفيد أن نتوخّى –ولو بصفة مؤقّتة– منهجا مغايرا نُنظّم به المعطيات السجاليّة على نحو أكثر بروزا ووضوحا، سيما أنّ الوضوح في عرض تلك المعطيات مطلوب لمتابعة الخلاف والوقوف على أسبابه والحكم على الأطراف المشاركة فيه. وهذا المنهج الذي اخترنا مستوحى من المدرسة السلوكيّة لأنّنا نفترض أنّ كلّ سجال قائم بالضرورة على ثنائيّة المنبّهات والاستجابات.

3 – هيكلة الخطاب السجاليّ في ضوء التصور السلوكي منبه– استجابة

السلوك، من منظور علماء النفس، هو الاستجابة إلى منبّه مّا. وهو من منظور بلومفيلد استجابة الكائنات البشرية إلى المنبّهات استجابتين: استجابة عمليّة غير كلامية Practical reaction يرمز لها بالرسم: S→R. فالإحساس بالجوع منبّه عمليّ وأكل تفاحة استجابة عمليّة أو هي استجابة عمليّة يمكن أن يتخلّلها كلام وهي تقبل التمثيل التالي :

(1) S→r...s ·R

ومثالها إحساس طفل بالجوع وطلبه لمجة بواسطة الكلام واستجابة الأمّ إلى طلبه استجابة عمليّة.

ونستنتج من تصنيف بلومفيلد أنّ المنبّهات والاستجابات اللغويّة نوع طارئ يتخلل المنبّهات والاستجابات العمليّة. وهي نوع خاص بالبشر مختلف في طبيعته عن الإشارات الصوتيّة التي يمكن أن تصدر عن أجناس مختلفة من الحيوان [2]. لكنّنا لن نطبّق تصوّر بلومفيلد بحذافيره كما ورد في الشكل السابق وإنّما سنطوّعه لتنظيم المعطيات السجاليّة في المدونة فتكون

(1) Bloomfield, Language, 16.

(2) Idem , 27.

المنبّهات والاستجابات كلّها ذات طبيعة لغويّة. أي إنّ الخطاب السجاليّ ينشأ من قول أوّل يضطلع بدور المنبّه يتولّد عنه قول ثان يكوّن الاستجابة ويمكن أن نمثّل لهذه العلاقة السببيّة بالشكل الموالي ومحتواه مستمدّ من كتاب الإنصاف:

أ- الكوفيون: نعم وبئس اسمان لدخول حرف الخفض عليهما وهذا من خصائص الأسماء. «والله ما هي بنعم المولودة». الإنصاف، 99 - 97 :1.

←

ب - البصريون: حرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ومنه قول الراجز: والله ما ليلي بنامّ صاحبُه، ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية - «والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة». نفسه، 114 - 112. يدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان دخلا على غيره تقديرا.

الشكل عدد (1)

وإذا قيل: ما الدليل على أنّ الكلام المذكور في الشكل (1) قابل للانتظام فعلا ضمن التصور السلوكي منبه - استجابة، قلنا الدليل على ذلك كامن في قرائن انسجام الخطاب واتساقه [1] التي تتجلّى في ما يلي :

- الانسجام أو وحدة المضمون: مدار الكلام في المربع -أ- هو الحكم باسمية نعم وبئس نظرا إلى دخول حرف الجر عليهما؛ وموضوع الكلام في المربع - ب - هو إبطال الحجة التي قام عليها الحكم السابق وذلك بتقدير الحكاية وهو ما يعني أنّ حرف الجر لم يدخل على نعم مباشرة في الشاهد المذكور. وبذلك ينسجم تأويل البصريّين مع الأصل النحويّ القائل بعدم دخول حروف الجرّ على الأفعال...

[1] خطابي، لسانيات النص.

- اتساق الملفوظات ضمن وحدات سجاليّة: نجد في المدوّنة روابط لفظيّة بين كلام الكوفيّين والبصريّين أو بين كلام الكوفيّين وكلام ابن الأنباري وهي ثلاثة أنواع:

- تراكيب وعبارات وأدوات شرط تربط بين ملفوظيْن من أمثلتها: «و أمّا قولهم...فليس بصحيح لأنّه...» أو «فإنْ قالوا...قلنا...»[1] أو «و أمّا قولهم...قلنا...»[2] الخ.

- عبارات تربط بين ثلاثة ملفوظات: ومنهم (البصريين) من تمسك بأن قال...اعترضوا (الكوفيّون) على هذا بأن قالوا...و ما اعترضوا به ليس بصحيح...»[3].

- عبارات تحقّق اتساق أربعة ملفوظات ضمن مقطوعة سجاليّة واحدة: ومنهم (يعني الكوفيين) من تمسك بأن قال... وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا...اعترضوا (الكوفيّون) على هذا بأن قالوا... وهذا الاعتراض الذي ذكروه ساقط... (رأي الأنباريّ)[4].

إذن قرائن الانسجام وقرائن الاتساق النصيّ كافية للتعرّف على المقطوعات السجاليّة وضبط حدودها. وهي كفيلة بتحديد مكوّناتها وتصنيفها ضمن مقطوعات ثنائيّة تتكون من ملفوظين، أو ثلاثية أو رباعية تتكون من ثلاثة أو أربعة ملفوظات.

وإذا عدنا إلى الشكل (1) لاحظنا أنّ المربّع الأول يُمثّل الملفوظ -المنبّه، والمربّع الثاني يمثّل الملفوظ - الاستجابة. ويرمز السهم إلى العلاقة السببية. وإذا تأمّلنا محتوى الملفوظ الأول وجدناه يتكوّن من مجموعة من المنبّهات حدّدت بنية الملفوظ الثاني فتكوّن بدوره من مجموعة من الاستجابات. ففي المثال (أ) من الشكل (1) نجد دليلا نحويّا على اسمية نعم وبئس من منظور

(1) الأنباري، الإنصاف، 111.
(2) نفسه، 146.
(3) نفسه، 129 - 131، 132 - 135.
(4) نفسه، 104 - 107.

الكوفيين وهو الأصل القائل بدخول حرف الجرّ على الأسماء دون الأفعال. نجد شاهدا على ذلك مستمدّا من كلام العرب الفصحاء. وفي المثال (ب) ردّ على تلك الحجة بتعديل الأصل النحويّ الذي احتجّ به الكوفيون مع دعمه بشاهد آخر مؤوّل تأويلا مغايرا للشاهد الذي قدّمه الكوفيون. وعلى نفس هذا المنوال نجد في المدونة جملة من المقطوعات السجاليّة تتكون من ملفوظين أولهما يمثّل المنبّه وثانيهما يمثل الاستجابة[1]. والعلاقة بينهما سببيّة لأنّ الأول يستلزم وجود الثاني والثاني اقتضاه الأول. أمّا العلاقة بين الخطابين فقوامها التناقض في مستوى الاستدلال على الأحكام المقوليّة وتعليل الظواهر النحوية وتأويل الأبنية اللغويّة المسموعة عن العرب الفصحاء.

غير أنّ المقطوعات السجاليّة لا تكون دوما ثنائية وإنّما قد تكون ثلاثيّة (انظر في ما يلي الجدول 1) [2] يتصدّرها مثلا حكم بصْريّ بفعليّة العناصر المعجميّة المختلف بشأنها يليه اعتراض كوفيّ ينسبها إلى قسم الأسماء ثمّ اعتراض على الكوفيّين (مصدره هذا المرّة الأنباريّ) يخطّئ مزاعم الكوفيّين ويُثبّت الأحكام المقوليّة التي صدرت عن البصريّين[3].

موقف البصريين	اعتراض الكوفيين	موقف الأنباري
نعم وبئس فعلان ماضيان لاتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب في الوقف هاء وهي تاء يختص بها الفعل الماضي: (نعمت المرأة، وبئست الجارية) [4] ←	هذه التاء لا يختصّ بها الفعل وهي تتصل بالحرف في قولهم: ربّت وثمّت ولات .[5] ←	- التاء في ربّت .. لبئست التاء في نعمت الأولى لتأنيث الحرف والثانية لتأنيث الاسم. - تاء الفعل تكون ساكنة وتاء الحروف تكون متحرّكة[6]

جدول عدد (1)

---

[1] انظر الملحق 1: - أ- ب- ج .

[2] اخترنا تقديم المقطوعات السجاليّة في شكل جداول بدافع الاقتصاد في الفضاء وأشرنا بسهم في آخر كلّ واد إلى العلاقة السلوكية منبّه- استجابة.

[3] الملاحق 2 أ ب ...

[4] الأنباري، الإنصاف، 104 .ا

[5] نفسه، 107.

[6] نفسه، 107.

وإذا مثّلنا المعطيات المذكورة في الجدول (1) وفقا للتصوّر منبّه - استجابة حصلنا على الشكل التالي:

(8) منبّه (خطاب البصريين) ← استجابة - منبّه (ردّ الكوفيين) ← استجابة (موقف الأنباري).

النوع الأخير من المقطوعات السجالية يتكوّن من أربعة ملفوظات (جدول 2) تجسّم موقف الكوفيّين ثم اعتراض البصريّين ثم ردّ الكوفيّين على البصريّين ثم ردّ الأنباري على الكوفيّين[1]:

أ) الكوفيّون: نعم ويئس اسمان	ب) اعتراض البصريّين	ج) ردّ الكوفيّين	د) ردّ الأنباري
- نداء «نعم» دليل على الاسمية - يا نعم المولى ونعم النصير.(2) ←	- المقصود بالنداء محذوف للعلم به. والتقدير: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت.(3) ←	لا يقدّر المنادى إلا إذا ولي حرف النداء، فعل أمر، لأنّ النداء لا يكاد ينفكّ عن أمر ونهي (المنادى والمأمور كلاهما مخاطب (4) - تقديم شواهد قرآنية (5) ←	لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ. - الجمل لا تنادى. - تقديم شواهد مضادّة من القرآن (6).

جدول عدد (2)

تبرُز المواقف التالية من الجدول السابق: (أ) يحكم الكوفيّون باسمية نِعْم لأنّه يكون منادى في قولهم يا نعم المولى. (ب) يعترض البصريّون

(1) انظر أيضا الملحق 3.

(2) الأنباريّ، الإنصاف، 99 :1.

(3) نفسه، 117.

(4) نفسه، 103.

(5) نفسه، 99 - 100.

(6) نفسه.

على ذلك لأنّ المنادى محذوف تقديره يا الله... (ج) يردّ الكوفيّون معتبرين أنّ التقدير يكون بعد الأمر مدعّمين موقفهم بآيات قرآنية (د). يردّ الأنباريّ على الكوفيّين مقدّما أدلّة سماعيّة مضادّة من القرآن يقترن فيها النداء بالاستفهام وبالخبر.

يتكوّن الخطاب السجالي، في الجدول (2)، من أربعة ملفوظات: الملفوظ (أ) يضطلع بدور المنبّه، و(د) في آخر السلسلة يضطلع بدور المستجيب، والملفوظان (ب) و(ج) يضطلعان بدور مزدوج يستجيب إلى المنبّه السابق ويستلزم الاستجابة اللاحقة. وقد مثّلنا هذا الدور المزدوج في (8) و(9) بالعلامة: استجابة - منبّه.

(9) (أ) منبّه (ملفوظ كوفيّ) ← (ب) استجابة - منبه (ملفوظ بصري) ← (ج) استجابة - منبه (ملفوظ كوفي) ← (د) استجابة (ملفوظ الأنباري).

يتجلّى لنا الخطاب السجاليّ في (8) و(9) منتظما في شكل مقطوعات أو سلسلات سببيّة. فكلّ مقطوعة سجاليّة يتصدّرها ملفوظ مسبِّب يضطلع بدور المنبّه ويستلزم ملفوظا تاليا يعترض عليه ويمثّل الاستجابة. وهذه البنية قابلة للتكرار أي إنّ المنبّهات والاستجابات يمكن أن تتعاقب مكوّنة مقطوعة سجاليّة واحدة. وفي هذه الحالة تكون الملفوظات المتوسّطة للمقطوعة مضطلعة بالدور المزدوج منبه - استجابة. وهذا يعني أنّ الملفوظات المكوّنة للمقطوعات السجاليّة مضطلعة بالضرورة بواحد من الأدوار السلوكيّة التالية:

(10) أ- دور المنبّه إذا كان الملفوظ متصدّرا للمقطوعة السجاليّة.

ب- دور الاستجابة إذا كان الملفوظ يمثّل نقطة النهاية في المقطوعة السجاليّة.

ج- الدور المزدوج استجابة - منبّه إذا كان الملفوظ في موضع وسيط يقع بين بداية المقطوعة ونهايتها.

وبناء على أنواع المقطوعات في المدوّنة (ثنائية أو ثلاثية أو رباعية) وعلى أدوار الملفوظات في صلب كلّ مقطوعة منها نلاحظ أنّ المقطوعات السجاليّة يمكن أن تتخذ شكلا من الأشكال التالية:

(11) أ- منبّه ← استجابة

ب- منبّه ← استجابة - منبّه ← استجابة

ج- منبّه ← استجابة- منبّه ← استجابة - منبّه ← استجابة

وخلاصة استقرائنا للمدوّنة أنّ المقطوعات السجاليّة تقبل الانتظام في مجموعة محدودة من الأشكال (11) وأنّ الخطاب السجالي لا يتكوّن، من منظور سلوكيّ، من سلسلة واحدة من الأفعال وردود الأفعال وإنّما من مقطوعات سجاليّة. وتتكوّن كلّ مقطوعة من سلسلة من الملفوظات تتراوح بين الاثنين والأربعة. وتضطلع تلك الملفوظات - طبقا للتصور السلوكي- بدور المنبه أو الاستجابة أو بما اصطلحنا عليه بالدور المزدوج استجابة - منبّه..

أمّا نِسَب تواتر هذه الأشكال في المدوّنة فهي كالآتي:

أوّلا: الشكل (11ب) هو الأكثر تواترا إذ ورد في المدوّنة ست مرّات. يليه الشكل (11 أ) بمعدّل خمس مرّات فالشكل (11 ج) مرّة واحدة[b].

ثانيا: تنتمي الملفوظات إلى ثلاثة أطراف هي: البصريون والكوفيون باعتبارهما طرفي الخلاف الرئيسيْن والأنباري باعتباره حكَما وناقلا مدوّنا لهذا الخلاف.

ثالثا: إذا صنّفنا الملفوظات السجاليّة الواردة في المدوّنة حسب الطرف الذي صدرت عنه وحسب الدور السلوكيّ الذي اضطلعت به في المدوّنة استخرجنا الأنساق التالية:

[b] انظر الملاحق.

(12) أ- يكون المنبّه بصرياً أو كوفيا ولا يكون أنباريّا.

ب - تكون الاستجابة بصريّة أو أنباريّة.

ج - يكون الملفوظ مزدوج الدور (استجابة - منبّه) بصريّا أو كوفيّا ولا يكون أنباريّا بحكم تأخّره تاريخيّا.

بناء على ما تقدّم من هذا العنصر تكون أبرز النتائج التي استفدناها من تطبيق المنهج السلوكي متمثّلة بالأساس في:

- تنظيم المعطيات ضمن تصوّر سلوكيّ واحد متمثّل في العلاقة منبّه - استجابة (الشكل 1 و11).

- الطبيعة اللغوية للمنبّهات والاستجابات: كلّها من جنس الملفوظات ولا وجود لمنبّهات أو استجابات عمليّة.

- بنية المقطوعات السجالية: ينتظم الخطاب السجاليّ في شكل مقطوعات تتكوّن من ملفوظات وتكون تلك المقطوعات ثنائيّة (الشكل عدد1)، أي متكوّنة من ملفوظين أحدهما منبّه والثاني استجابة، أو ثلاثية أو رباعية في أقصى الحالات (الجدول 2 و3).

- تصنيف الملفوظات السجالية وأدوارها السلوكية حسب الأطراف المتساجلة (12) وهي البصريّون والكوفيّون ثم الأنباري مؤلّف الكتاب.

3 - 1 - القصور التفسيريّ للمنوال السلوكيّ:

تمكنّا بفضل المنهج السلوكيّ وما توفّر عليه من مبادئ شكليّة صارمة من رصد أبرز الخصائص التي تُميّز الخطاب السجالي مثل تنظيم الملفوظات حسب التصور منبه - استجابة وتكوينها لمقطوعات سجاليّة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية. ثمّ التعرّف على الوظائف السلوكية التي اضطلع بها كلّ طرف من الأطراف المتساجلة. ولا يخفى ما لهذا التصنيف من وضوح افتقدناه أحيانا في نص المدوّنة.

غير أنّ تنظيم المعطيات وإبراز جملة من الخصائص الشكليّة والبنيويّة للخطاب السجالي يظلّ في حدّ ذاته هدفا متواضعا ما لم نُتبعه بملاحظات تفسيريّة تكشف عن الآليّات الفكريّة لكلّ طرف من أطراف الخلاف وعن منهج كلّ منهما في عمليّة التصنيف المقولي. ولا يبدو المنهج السلوكيّ القائم على التصوّر منبّه - استجابة مؤهّلا لتحقيق هذا الهدف بالإجابة – مثلا- عن السؤالين الموالِيين:

(13) أ- لماذا انتظم السجال في هذه المدوّنة في شكل مقطوعات تتكوّن من عدد محدود من الملفوظات لا تتجاوز الأربعة في حدّها الأقصى ولم ينتظم في مقطوعات أطول ؟

ب- لماذا يكُون الملفوظ الأخير في المقطوعات السجاليّة أي الاستجابة منسوبا فقط إلى البصريّين أو إلى الأنباري. ولا نجد ملفوظا واحدا من هذا النوع منسوبا إلى الكوفيين؟

يمكن القول إنّ التصوّر السلوكيّ منبه - استجابة غير قادر على تفسير الظواهر المُشار إليها في السؤالين (13 أ- ب) لأنّه منوال شكليّ لاذهنيّ، مُبسّط ومسطّح كما يقول شومسكي [1] لا يتجاوز تعيين مكوّنات البناء الخارجيّ للظواهر السلوكية. وتمثيل العلاقة السببية بين المنبّهات والاستجابات بسهم أحاديّ الاتجاه لا يمكن أن ينفذ إلى طبيعة العلاقة بينهما فيميّز مثلا بين أنواع الأدلّة النحوية الموظّفة في السجال من قياس وسماع واستصحاب حال. بل إنّنا لا نقف من خلال تلك الشكلنة على التناقض بين الملفوظات الكوفيّة والملفوظات البصريّة. فإذا احتجّ الكوفيون بقياس احتج البصريون بقياس آخر. وإذا استدلّوا بالسماع طعنوا في ما استشهدوا به ورموه بالشذوذ أو تأوّلوه على نحو يُرجع الشواذ إلى أصل من الأصول أو الاستعمالات الأسلوبية الخاصة. وهذا التناقض يُفصح عن وجود اختلاف جوهريّ في المنهج ولا يقتصر على الفروع دون الأصول كما يرى بعض المحدثين (1.أ).

---

[1] Le-Ny, Na-hw.

كلّ هذه الحقائق لم يكشف عنها الوصف السلوكيّ للمدوّنة. وهو بالتالي لم يسعفنا بالإجابة عن أسئلة من قبيل ما طُرح في (13) لأنّها تخصّ طبيعة الظاهرة وتقتضي تصوّرا ذهنيّا من مشمولاته تقديم صورة واضحة للبنية الداخليّة للمقولة ولحدودها الخارجيّة وبالتالي يمكن أن يحمل إجابة واضحة عن أسباب هذا الخلاف فيمدّنا بجواب مقنع عن الأسباب الداعية إلى تغليب نظرة على حساب أخرى.

يمكن القول، إجابة على السؤال المطروح في (13 أ)، إنّ الخلاف بشأن التصنيف المقولي لبعض العناصر المعجميّة قد اتخذ شكلا سجاليّا بدور كل مرة حول سمة مقوليّة معيّنة مثل البناء على الفتح أو عدم التصرّف أو دخول حرف الجر على نعم أو تصغير أفعل التعجب وهكذا... لهذا السبب تعدّدت المقطوعات السجالية بتعدّد الخصائص المقوليّة المختلف بشأنها فعكست تصوّرا مقوليّا ضمنيّا قائما على السمات Feature- based view حسب الاصطلاح العرفانيّ[1].

أمّا السؤال (13 ب) المتعلّق بعدم استجابة الخطاب الكوفيّ لجميع الوظائف السلوكية فيكون منبّها أو استجابة – منبها، ولا يكون استجابة، فإن الجواب عليه يمكن أن يحمل دلالات مهمّة تخصّ كيفية حسم السجال. فإذا اعتبرنا السجال المقولي محسوما لفائدة صاحب الرأي الأخير في سلسلة الملفوظات قلنا إنّ الموقف قد كان يُحسَم دائما على حساب الكوفيّين لصالح البصريّين أو لصالح الأنباريّ نفسه. وهذا ما يدعم – في الظاهر على الأقلّ – ترجيح كفّة البصريّين أو القول بانحياز الأنباري إلى البصريين[2].

هذه الحقيقة التي تنطق بها المقطوعات السجاليّة بعد انتظامها طبقا للنسق السلوكيّ منبّه – استجابة (انظر الجدول 1 و2 والملاحق) تظلّ في حاجة إلى

---

(1) Markman & Stillwell, Role- governed categories, 330.

(2) أنحى مهدي المخزومي باللائمة على الأنباري واتهمه بالوضع والتعصّب ضدّ الكوفيّين (السامرائي، 1987: 162 – 165) ولا شكّ أنّ الأنباري يبدو قاسيا على الكوفيين كلّما افتقرت أحكامهم للأدلّة النحوية. لكنّه من الصعب أن نعزو حماسه في بعض المواضع إلى أسباب غير علميّة.

تفسير إذ لماذا يُحسّم السجال دائما لصالح البصريّين ولصالح الأنباريّ ولم يحسم ولو في مقطوعة واحدة لصالح الكوفيين[1] ؟

ويبدو أنّ نتيجة هذا السجال لم تُحسّم بمحض الصدفة أو بسبب انحياز الأنباريّ وإنّما حسمت لأسباب معرفيّة أقنعت جمهور النّحاة. فالنظرة البصريّة تبدو أعمق نفاذا إلى خصائص العناصر المعجميّة وأكثر قدرة على فرز الظواهر اللسانيّة وأكثر تلاؤما مع ضبابيّة الحدود بين المقولات[2]. وهي تصدر -تبعا لذلك- عن إقرار صريح بوجود درجات معيّنة من التشابه بين المقولات. لمثل هذه الأسباب «انحاز» الأنباريّ إلى البصريّين فأنصفهم وتبنّى آراءهم وكان واحدا من جمهور النحاة الذين اختاروا المقولة البصريّة.

4 – ملامح الاختلاف المنهجيّ بين الكوفيّين والبصريّين:

يقوم السجال المقوليّ في المدوّنة على تناقض تامّ في إطلاق الأحكام المقوليّة. فيتجه خطاب الكوفيّين إلى إثبات الاسميّة ونفي الفعليّة عن أفعل التعجب ونعم وبئس. ويتجه خطاب البصريّين ومعهم الأنباريّ، على العكس من ذلك، إلى إثبات فعليّة تلك العناصر ونفي اسميّتها.

وهذا الإصرار على تمسّك كلّ فريق بأحكامه المقوليّة يُخفي خلافا له خطورته من المنظور النحوي. فهو لم يكن خلافا لغويّا عامّا لا صلة له بالنحو كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين[3] وإنّما هو خلاف بشأن التصنيف المقوليّ لبعض العناصر اللغويّة. وأبرز دليل على أهميّة التصنيف المقوليّ عند النحاة وعلى انتمائه إلى المسائل النحويّة وضعهم باب أقسام الكلام في صدارة مصنّفاتهم مباشرة بعد تعريف الكلمة. فالتصنيف المقولي كلّما اختلف ترتّب عنه وصف لسانيّ مختلف، إذ حسب مقولة العنصر

---

(1) لئن جانب الكوفيّون الصوابَ في مقولة الأفعال غير المتصرّفة فهم لم يُجانبوه مجانبة تامّة في سائر الموضوعات والمسائل الأخرى لأنّ الأنباري قد أنصفهم في سبع مسائل.

(2) انظر العنصر 5.

(3) السامرائي، المدارس النحويّة، 94.

المعجمي تتحدّد وظائفه الإعرابيّة وتتحدّد المحلاّت التي يمكن أن يشغلها أو قل إنّ أقسام الكلام تتحدّد في ضوء الخصائص النحويّة للمفردات. لذلك كانت وظائف الاسم غير وظائف الفعل، وكان الدور الدلالي الخاص بالأفعال غير الأدوار الدلاليّة الخاصّة بالأسماء[1]. ومن خلال الأقسام المقوليّة تبرز طبيعة الوسم اللفظي للمتصورات. فالأفعال واسمة للأحداث أو الأوضاع والأسماء واسمة للكيانات والخصائص. وبالتالي فإنّ التصنيف المقولي لا يمكن أن يكون عمليّة سطحيّة محدودة التأثير بالنسبة إلى النظرية النحويّة[2]. وإنّما يجب أن تكون عمليّة واعية تأخذ في الحسبان جملة من الخصائص اللسانيّة والعرفانيّة والإحاليّة. فلا تتعلّق المقولة بعمليّة تصنيف اعتباطيّة للدلائل اللغويّة معزولة عن خصائصها الذهنيّة والموسوعيّة وإنّما هي عمليّة متشعّبة عميقة الأبعاد تبدأ من مستوى اللفظ لتمتدّ إلى البنى المتصوريّة في مستوى الذهن وإلى الخصائص المرجعيّة للكيانات الموجودة في العالم الخارجيّ.

الخلاف إذن عميق وأبعاده على قدر كبير من الأهميّة لأنّ إسناد علامة مقوليّة لهذا العنصر المعجميّ أو ذاك يترتّب عنه لا محالة تصوّر كامل لعناصر اللغة ولوظائفها النحويّة داخل النظام ولخصائصها السياقيّة ووظائفها الإحاليّة أي لعلاقتها بالخارج[3] ولأبعادها العرفانيّة من حيث أشكال التمثيل الذهني لخصائصه الزمانية على سبيل المثال[4].

لقد تنبّه النحاة القدامى بحدسهم الثاقب إلى عمق النتائج المترتّبة عن أيّ تصنيف مقوليّ. وهذا الوعي بأهميّة التصنيف المقولي واضح جليّ من

---

[1] الفعل يكون محمولا أي يُسند ولا يسند إليه والاسم الطرازيّ يكون موضوعا يسند إليه. لكن هذا لا ينفي وجود أسماء حمليّة أي تكون مسندة.

[2] يقول لابوف Labov: «إذا أمكننا أن نعرّف اللسانيات بشيء واحد فحسب فلنا إنّها دراسة المقولات».

«If linguistics can be said to be any one thing it is the study of categories ... (Labov,1973:342 in Aarts,2005:1)

[3] Gentner , Why nouns are learned before verbs?

[4] Langacker, Nouns and verbs.

خلال الأبواب الكبرى في المصنّفات النحوية (باب الأسماء وباب الأفعال وباب الحروف). وهو واضح كذلك في كتاب الإنصاف لأنّ خطورة المقولة تتجلّى بوضوح في حرص كلّ طرف من أطراف الخلاف على الطعن في حجج الخصم وعلى حشد الأدلّة النحويّة من قياس وشواهد لغويّة مستمدّة من فصيح كلام العرب شعرا ونثرا.

هذا التناقض في الآراء يجعل المتابع للخلاف البصريّ الكوفيّ يتساءل عن أسبابه العميقة. وهي أسباب قد تبيّن لنا - بعد دراسة المدوّنة - أنّ مصدرها هو الاختلاف المنهجيّ في التعرّف على العناصر المعجميّة وتحديد خصائصها وبالتالي تصنيفها ضمن مقولة الاسم أو مقولة الفعل. فهو إذن تناقض نابع من رؤيتين مختلفتين نوضّح خصائص كلّ منهما في الجدول الموالي:

الرؤية الكوفيّة	الرؤية البصريّة
-السمات المقولية مطلقة: لكلّ مقولة جملة من الخصائص المقوليّة تميّزها عن غيرها. وتوفّر إحداها كاف لانتماء العنصر إلى المقولة مثلا: التصغير من خصائص الأسماء. أفعل التعجب يصغّر، إذن أفعل التعجب اسم.	-السمات المقولية نسبيّة: يمكن مثلا أن ينتمي عنصر معجميّ إلى مقولة الفعل لكنّه قد يُشبه الاسم في بعض الخصائص والعكس بالعكس. مثلا: أفعل التعجب لزم طريقة واحدة فضارع الاسم فلحقه التصغير مثل الأسماء [1]
- الخصائص المقولية ضروريّة إذا لم تتوفّر في عنصر ما اعتُبر خارجا عن المقولة. مثلا: في عدم تصرّف الأفعال دليل على اسميّتها.	- عدم توفّر خاصيّة في عنصر مّا لا يعني بالضرورة عدم انتمائه إلى المقولة. فعدم التصرف لا ينفي الفعليّة، مثلا: عسى غير متصرف وهو فعل بإجماع النحاة.
- الاقتصار على الخصائص الشكلية اللفظيّة دون تجاوزها إلى الخصائص الدلاليّة. (اعتبارهم عدم التصرّف دليلا على الاسميّة).	- التعليل الدلالي لبعض الخصائص الشكلية، مثلا: عدم تصرف بعض الأفعال ناتج على دلالتها على زمن واحد.

[1] السامرائي، الإنصاف، 128 :1.

– الاقتصار على الصوَر المنجزة وعدم إرجاعها إلى أشكال إعرابيّة مجرّدة توجب التقدير، مثلا: في قول الأعرابي: «ما هي بنعم المولودة» دخل حرف الجر على نِعم إذن نعم اسم.	– تقدير الحكاية في قول الأعرابيّ: «ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة» إذن حرف الجر لم يدخل (مباشرة) على نِعم فهو بالتالي ليس اسما وإنّما هو فعل..
– الخلط بين خصائص المقولات المختلفة:تاء التّأنيث ليست خاصة بالأفعال وهي تدخل على الحروف:ربّت، لات.	-الأنباري: التمييز بين الظواهر المتشابهة: تاء الفعل السّاكنة غير تاء الحرف المتحرّكة إذن للأفعال تاء خاصّة بها تكون سمة من سماتها السياقيّة.
- الاختلاف في تحديد طبيعة الظاهرة: في قولهم «نعيم الرجل» تصغير لـ نِعم إذن نِعم اسم لأنّ الأفعال لا تصغّر.	- ياء نَعيم نشأت بإشباع كسرة نِعم وهي أصل نِعْم إذن الظاهرة صوتيّة ولا تفيد التصغير ومن أمثلتها في الاستعمال: صياريف ودراهيم في صيارف ودراهم.

الجدول عدد(3)

يُبرز لنا الجدول (3) تناقضا تامّا بين النظرتين كفيلا بأن يكشف الأسباب العميقة للخلاف الكوفيّ البصريّ. فالرؤية الكوفيّة تتميّز بما يلي:

– يغلب على المنهج الكوفيّ الاقتصار على الخصائص الشكليّة للعناصر المعجميّة دونما لجوء إلى الدلالة وما يترتّب عنها من تأويل وتقدير (جدول3: -3 4). وهو ما يكاد يجعل الإعراب عندهم مجرّد علاقات بين المفردات المتحقّقة في اللفظ.

– تفصل النظرة الكوفيّة بين المقولات فصلا حادا وتقرّ بوجود خصائص مطلقة للأسماء لا تشاركها فيها الأفعال والعكس بالعكس (جدول3: 6–4)، كما تفترض أنّ العناصر تكون متجانسة متساوية في درجة انتمائها إلى المقولة وهو ما دحضته الأبحاث في مجال علم النفس العرفانيّ.

في المقابل تبدو الرؤية البصريّة (ومعها الرؤية الأنباريّة) أكثر مرونة وقدرة على المقولة ويتجلّى ذلك من خلال المبادئ الضمنيّة التالية:

- تجاوز الخصائص اللفظيّة إلى الخصائص الدلاليّة للعنصر المعجمي ممّا يجعل الإعراب عند البصريّين في جوهره معنى يتحصّل بالتأويل وإرجاع الصور المنجزة إلى أبنية إعرابيّة مجرّدة (جدول 3: 4-3-2). وهذا التصوّر المعنويّ للإعراب هو الذي مكّنهم من تفسير الظواهر الغامضة وساعدهم على اقتراح تصنيف مقولي أنسب للمقولات غير الطرازية مثل الأفعال غير المتصرفة.

- الإقرار بوجود نوع من الاسترسال والتشابه (جدول 3: 1) بين المقولات المعجميّة. فمن الأفعال ما شابه الأسماء (نعم وبئس..) ومن الأسماء ما شابه الأفعال (الأسماء المتصلة بالأفعال)...

- التعرّف على العناصر اللغويّة والتمييز بين ما تشابه من الخصائص المقوليّة المختلفة (جدول 3: 6-5) وما لذلك من أثر واضح على دقة الوصف النحوي وعلى سلامة التصنيف المقولي.

لقد اتهم المتعاطفون مع الكوفيّين الأنباريّ بانحيازه إلى البصريّين غير أنّنا لم نلاحظ لديه انحيازا غير مبرّر. فـ«هزيمة» الكوفيّين حقيقة لا شك فيها وهي كما لاحظ الشريف ناتجة عن «عدم توصّلهم إلى وضع نظام متماسك في الوصف»[1]، سيما وأنّ بعض العناصر المعجميّة المختلف في تصنيفها المقولي مثل أفعل التعجب تتساوى فيها نسبة الفعلية مع نسبة الاسمية[2]. وهذا ما يعني أنّ سلامة المقولة غير محكومة بطبيعة المعطيات اللغويّة فحسب وإنّما هي محكومة كذلك بالقدرة على وصفها وتصنيفها على نحو يعكس فعلا خصائصها الصرفية والتوزيعيّة...

ولئن بدا البصريّون أقدر على «وضع نظام وصفيّ متماسك» (نفسه) وتقديم أدلّة تصنيفيّة أكثر إقناعا فإنهم قد ظلّوا شأنهم شأن الكوفيّين وشأن الأنباريّ حبيسي تصوّر أرسطيّ في المقولة يفصل بين أقسام الكلام ويرسم

---

[1] الشريف، الإنشاء النحوي، 214.

[2] نفسه، 857.

بينها حدودا صارمة تجمع عناصر المقولة الواحدة وتمنع عناصر المقولات الأخرى من الانتماء إليها. وهنا يكمن السبب المعرفيّ العميق في احتدام السجال المقوليّ بين الفريقين.

ولا نعتقد أنّ التصوّر التقليديّ في المقوّلة قد كان قدَرا محتوما لا فكاك منه بالنسبة إلى النظرية النحوية العربية لأنّنا نزعم أنّ بوادر التخلّص منه قد كانت متوفّرة في الفكر النحوي وتحديدا في مفهومي المشابهة والعمل الإعرابيّ.

لقد لاحظ البعض انتشار مبدأ المشابهة في التفكير النحوي باعتبارها علاقات تقارب بينيها النحويّ بين الكيانات النظريّة[1]. ويشمل هذا المبدأ -في تقديرنا- المستويات الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة دون استثناء. فهو حاضر ضمنا في مفاهيم شائعة في التصنيف المقولي مثل مفهوم الأمومة (أم الباب) ومفهوم المؤاخاة (إنّ وكان وكاد وأخواتها...). وهو حاضر صراحة في العديد من المصطلحات التي استقرّت في الجهاز النحويّ مثل: الفعل المضارع (أي الفعل المشابه للاسم) والصفة المشبّهة باسم الفاعل والحروف الشبيهة بالأفعال وأشباه المفاعيل وشبه الإسناد أي «الإسناد» القائم على المشتقات العاملة عمل الفعل أو ما يعرف عند البعض بـ «الأسماء المتصلة بالأفعال»[2]. والملاحظ من خلال كل هذه المتصوّرات والمصطلحات النحويّة أنّ قياس المشابهة قد استُغلّ إلى أقصى حدوده ضمن تناول النحاة للمسائل الإعرابية فكانت له قيمة تفسيرية قوية قد تفوق آليات القياس الأخرى قوّة وانتشارا[3]. لكن من غريب المفارقات أنّ هذا المبدأ لم يستغلّ بنفس القدر في المستوى المعجميّ وتحديدا في مسائل التصنيف المقولي. ويبدو أنّ باب أقسام الكلام، وقد صدّروا به مصنّفاتهم وبوّبوا في ضوئه مسائلهم، قد كان له أعمق الأثر في الفصل بين المقولات، فرغم انتباه النحاة

(1) بن حمودة، الوصفية: 20 - 26.
(2) السكاكيّ، مفتاح العلوم: 48.
(3) بن حمودة، الوصفية: 27.

إلى ظاهرة تمازج الخصائص المقوليّة من خلال مشابهة الاسم للفعل والفعل للاسم والاسم للحرف والحرف للفعل[1] واستغلالهم ذلك أحسن استغلال في تفسير المسائل النحويّة الشائكة فإنّ الفصل بين المقولات المعجميّة قد ظلّ فصلا حادّا مفتقرا إلى المرونة التي نلمسها في وصف الظواهر الإعرابيّة وتعليلها. وقد تُعزى هذه المفارقة إلى التبلور المتأخّر تاريخيّا لتصوّرات أكثر تجريدا وتعني بذلك مفاهيم الاسميّة والفعليّة والحرفيّة. فعدم استغلال هذه المفاهيم لم يسهم في دفع مبدأ المشابهة إلى حدوده القصوى أثناء معالجة المسائل التصنيفيّة المتعلّقة بأقسام الكلام.

وما نراه في ضوء مفهوميّ الاسميّة والفعليّة أنّ بعض تلك الخصائص المقوليّة تكون غالبة على العنصر المعجميّ بارزة فيه فيكون اسما أو فعلا بلا أدنى شك. ولعلّ هذا شأن العناصر المعجميّة الفعليّة أو الاسميّة الطرازيّة prototypical، غير أنّ قسما منها ينتمي إلى منطقة وسطى تتداخل فيها الاسمية مع الفعلية فتقبل التصنيف إلى مجموعتين أو مقولتين فرعيّتين هما:

- الاسميّة الفعليّة أي «اجتماع بعض خصائص الأسماء إلى بعض خصائص الأفعال»[2]. والملاحظ في هذا المصطلح هو تقديم صفة الاسمية على صفة الفعلية علامة على تغليب الأولى على الثانية في جملة من المشتقات الاسميّة المتصلة بالأفعال مثل المصدر واسمي الفاعل والمفعول.

- المجموعة الثانية نقترحها نسجا على المنوال السابق في الاصطلاح ونسمّيها مقولة الفعليّة الاسميّة وفيها تجتمع خصائص الأفعال إلى خصائص الأسماء مع تغليب الخصائص الأولى تغليبا نوعيا على الأقلّ. وتضمّ الأفعال غير المتصرّفة مثل أفعال المدح والذمّ وأفعل التعجب.

في ضوء هذا التصوّر يمكن أن نقترح مسترسلا مقوليّا يتكوّن من أربع درجات كبرى قطباها مقولتا الاسم والفعل وهما يضمّان العناصر الطرازيّة

(1) نفسه، 22.

(2) نفسه، 208.

الاسميّة والعناصر الطرازيّة الفعليّة. وبين هذين القطبين تكون المنطقة الغائمة التي تلتقي فيها الاسميّة بالفعليّة مع غلبة إحديهما على الأخرى[1]. وضمن هذا التصور نحصل على المسترسل continuum التصنيفيّ الموالي (الشكل 2) :

شكل عدد 2

نلاحظ من خلال الرسم السابق أنّ هذا التصنيف المتدرّج يبدو أكثر مرونة وأقلّ مجلبة للسجال من التصنيف الثنائي الذي يفصل فصلا حادّا بين مقولتيْ الاسم والفعل.

لكنّ القول بتداخل الاسميّة والفعليّة من ناحية ثم الإقرار بغلبة إحديْهما قد يبدو متناقضا أو على الأقل قد يجعلنا نتساءل عن المقاييس الموضوعيّة التي تدفعنا إلى الإقرار بوجود ضرب من الغلبة سيما إذا لاحظنا ولو حدسا في بعض الحالات وجود نوع من التساوي بين الاسمية والفعلية. في هذه الحالة يمكن أن نحتكم إلى بعض السمات المقوليّة الأساسيّة مثل سمة العمل الإعرابيّ (وظائف الأفعال ووظائف الأسماء). فالعمل الإعرابيّ سمة جوهريّة في النظريّة النحويّة. لكنّها لم تحظ بنفس المكانة في تصنيف المقولات المعجميّة. فإذا كان العنصر المعجميّ مضطلعا بوظيفة الفعل غلبت عليه بالضرورة سمات الفعليّة وإذا كان مضطلعا بوظيفة الاسم غلبت عليه بالضرورة سمات الاسمية.

[1] نقترح في الفقرة الموالية مقياسا تصنيفيا قد يمكننا من تجاوز إشكالية الغلبة المقولية.

5 – خاتمـــة:

تناولنا في هذا البحث عيّنة تراثيّة ممثّلة للسجال المقوليّ مستمدّة من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ. ولعلّ أبرز ما يمكن تبيّنه من تلك العيّنة– إلى جانب الخصائص العامّة للخطاب السجالي –هو الأسباب المتصوّريّة والمنهجيّة الباعثة على السجال حول مقولات أقسام الكلام وهي تتلخّص في ثلاثة أسباب رئيسة:

– السبب الأول كامن في مادة الخلاف نفسها أي في طبيعة العناصر المعجميّة المختلف بشأنها. فإذا سلّمنا من منظور بصريّ بفعليّة نعم وبئس وأفعل التعجب وجدنا مع ذلك في تراثنا النحويّ إشارات كثيرة إلى أنّها أفعال غير عاديّة. من أهمّ تلك الإشارات تجميعها تحت العلامة المقوليّة المعروفة بـ «الأفعال غير المتصرّفة» وفي هذا الوسم المقوليّ اعتراف صريح بشذوذها التصريفيّ مقارنة بسائر الأفعال في العربيّة. على أنّ شذوذ البعض من عناصر هذه المجموعة يتجاوز التصريف إلى الصيغ الصرفيّة مثل اشتقاق فعليّ المدح والذّم على وزن فَعُلَ وهو وزن شاذّ مقارنة بأوزان الفعل الثلاثيّ، كما يتجاوز عدم طرازيّتها الخصائص الذاتيّة لتلك العناصر ليشمل الأبنية الإعرابيّة التي تحلّ فيها تلك الأفعال وهي في واقع الأمر قوالب تركيبيّة خاصّة وجد النحاة شيئا من الصعوبة في إرجاعها إلى الأشكال الإعرابية الأصلية[1]؛ وبالتالي فإنّ هذه الخصائص الصرفيّة والإعرابيّة كفيلة بجعل تلك المواد المعجميّة موضوع خلاف وسجال.

– السبب الثاني منهجيّ متعلّق بطرفيْ الخلاف أي بالكوفيّين من ناحية وبالبصريين والأنباريّ من ناحية ثانية؛ فالملاحظ أنّ لكلّ طرف من هذه الأطراف تصوّره الخاص للمقولات ومبادئه الضمنيّة في المَقُولَة. وقد استطعنا بعد استقراء تلك التصورات والمبادئ أن نرسم الملامح الكبرى لما يمكن تسميته مَقُولَة كوفيّة ومَقُولَة بصريّة (الجدول عدد3). الأولى أقرب

(1) «نعم الرجلُ زيدٌ» جملة اسمية في تقدير النحاة لكنّها منجزة في صورة جملة فعليّة لأنّها في اللفظ على الأقلّ مبدوءة بفعل. وهذه صورة منجزة غير عاديّة للجملة الاسميّة.

-في تقديرنا- إلى ما يعرف في هذا العصر بالنظرية الكلاسيكيّة أو الأرسطيّة لأنها قائمة على الانطلاق من الحدود الجامعة المانعة أي الفاصلة بين المقولات وعلى الإقرار بوجود سمات ضروريّة خاصّة بكل مقولة. والثانية تبدو لنا أكثر مرونة وأكثر قربا في جوهرها من بعض التصوّرات العرفانيّة الحديثة وذلك بتلافيها، ولو بصفة ضمنيّة، الفصل الصارم بين المقولات وإقرارها بوجود درجات من التشابه بين العناصر التي تنتمي إلى مقولات معجميّة مختلفة. فالبصريّون ومن لفّ لفّهم قد صدَروا عن رؤية أكثر مرونة أهّلتهم للتعامل بأكثر ما يمكن من الدقّة مع المجالات الضبابيّة والعناصر غير الطرازيّة مثل نعم وبئس وأفعل التعجب. وهي عناصر معجمية تنتمي إلى التخوم الغائمة الواقعة بين الفعليّة والاسميّة.

- ولعلّ السبب العميق للخلاف هو اشتراك الفريقين في النظرة السكونيّة للوحدات اللغويّة واعتبار العنصر اللغويّ ذا هويّة مقوليّة ثابتة تقتضي أن ينتمي إلى مقولة واحدة فيكون إمّا داخلها وإمّا خارجها. في حين أنّ بعض العناصر اللغويّة تتميّز بنوع من الحركيّة فتنتقل من مقولة إلى أخرى بفعل سنن التطوّر اللغوي المتمثلة بالخصوص في ظاهرتي الإنحاء grammaticalization والإعجام lexicalization. فالإنحاء يجعل العنصر المعجميّ يضطلع بدور وظيفيّ[1] والإعجام في بعض مظاهره قد يجعل العنصر الوظيفيّ يكتسب دلالة معجميّة[2]. وما يسبّب الغموض والإرباك أثناء المَقولَة هو كيفيّة التعامل مع الوحدات اللغويّة الهجينة التي تجتمع فيها المعجميّة إلى النحويّة مثل أفعال المدح والذم والتعجب والنواسخ الفعليّة. لهذا السبب جمّع بعض اللسانيّين في إطار التقاليد التوليديّة هذا النوع من الكلم تحت قسم المقولات شبه المعجميّة Semi-lexical categories[3].

إنّ الإقرار بوجود «نظريتين» مختلفتين في المَقولَة يجعل الخلاف

(1) Hopper & Traugott, Grammaticalization.

(2) Brinton & Traugott, Lexicalization and Language change.

(3) Corver, & Riemsdijk, Semi-lexical categories.

الكوفيّ البصريّ يتجاوز المسائل الإعرابيّة إلى المسائل المعجميّة وهو ما يؤكّد لنا -بما لا يدع مجالا للشك- وجود مذهبيْن مختلفين حول جملة من الأصول النظريّة وبالتالي فإنّ سجال البصريّين والكوفيّين لا ينبع -كما يرى البعض- من خلاف مفتعَل اصطنعه بعض النحاة المتأخّرين. وهو لا يقتصر على الفروع دون الأصول وإنّما هو نابع من خلاف حقيقيّ مداره المتصوّرات المقوليّة والاختلافات الأصوليّة غير المعلنة التي استندت إليها عمليّة التصنيف عند الفريقين. وهذا يعني أنّ الفهم المناسب لطبيعة السجال في المدوّنة مُرتَهن بفهم القضايا النظرية المتعلّقة بمبادئ المَقُولة وبسنن التطوّر اللغويّ.

الملاحق

المقطوعات السجاليّة الثنائيّة:

أ)

الكوفيّون: نعِمْ وبِئْس اسمان	اعتراض الأنباري
- التصغير: فعيل ليس من أمثلة الأفعال- الشاهد :تعيم الرجل زيد (الإنصاف،101: 1) ←	- نعْم أصلها نعِم أشبعت كسرتها فنشأت الياء، ونظيرها في الاستعمال قول الشاعر: الدراهيم والصياريف - الشاهد: رواية شاذة ينفرد بها قطرب (نفسه،121)

ب)

الكوفيّون:نعم وبئس ليس بفعلين	اعتراض البصريّين
لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال نعم الرجل أمس× (نفسه،103) ←	دلالتهما مقصورة على الآن : المدح والذم يكون بما هو موجود لا بما كان ولا بما سيكون (نفسه)

ج)

البصريّون: نعم وبئس فعلان	الأنباريّ
بناؤهما على الفتح ←	هذا استمساك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة (نفسه، 112)

د)

الكوفيّون:نعم وبئس اسمان	اعتراض البصريّين

دخول حرف الخفض عليهماوهذا من خصائص الأسماء - والله ما هي بنعم المولودة..(نفسه، 97 – 99) ←	- حرف الجرّ يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته ومنه قول الراجز: والله ما ليلي بنامَ صاحبُه، ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية. - والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة (نفسه، 112 – 114) يدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديرا

هـ)

الكوفيون: أفعل التعجب اسم	اعتراض الأنباري
لأنه جامد لا يتصرّف (نفسه،126) ←	ليس وعسى فعلان ومع هذا فهما لا يتصرّفان عدم التصرف أمارة على معنى التعجب في غياب الحرف الدال عليه (نفسه،138)

المقطوعات السجالية الثلاثية:

أ)

البصريون: نعم وبئس فعلان ماضيان	اعتراض الكوفيين	ردّ الأنباري
اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب في الوقف هاء وهي تاء يختص بها الفعل الماضي (نعمت المرأة، وبئست الجارية) (نفسه، 104) ←	هذه التاء لا يختصّ بها الفعل وهي تتصل بالحرف في قولهم: ربّت وثمّت ولات. (نفسه،107) ←	- التاء في ربّت.. ليست التاء في نعمت الأولى لتأنيث الحرف والثانية لتأنيث الاسم - تاء الفعل تكون ساكنة وتاء الحروف تكون متحرّكة (نفسه،107)

ب)

البصريون: نعم وبئس فعلان	اعتراض الكوفيين	ردّ الأنباري
اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة وهي تاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تتعدّاه فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به (نعمت المرأة، وبئست الجارية) (نفسه، 104) ←	نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال يجوز نعم المرأة ولا يجوز قام المرأة). (نفسه 107) ←	التاء تلزمهما في لغة شطر العرب كما تلزم في قام ولا فرق عندهم بين نعمت المرأة وقامت المرأة (نفسه، 111)

ج)

البصريون: أفعل التعجب فعل	اعتراض الكوفيين	الأنباري
إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية وهي تدخل على الفعل لا على الاسم: - ما أحسنني عندك مرشدني × (نفسه،129) ←	نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو قدني وقطني أي حسبي (نفسه،130) ←	استعمال شاذ يجوز فيه أيضا قدي وقطي وهو ما لا يجوز في أفعل التعجب: ما أكرمي× (132 130)

د)

البصريّون: أفعل التعجب فعلٌ	اعتراض الكوفيين	الأنباري
أفعل في التعجب ينصب المعارف والنكرات إذا كان فعلا ولا ينصب إلا النكرات إذا كان اسما، (نفسه،130)	العرب أعملته في المعرفة مثال:الشعر الرقيا (133-132) ←	هي معرفة في تقدير النكرة رُوي أيضا «الشعرى رقباء» (نفسه، 135)

هـ)

البصريّون: أفعِل التعجب فعل	اعتراض الكوفيّين	الأنباري
البناء على الفتح يدلّ على أنّه فعل ماض (الإنصاف: 136) ←	سبب البناء تضمّنه معنى حرف التعجب. التعجب أصله الاستفهام وقد فتحوا أفعل للتمييز بين التعجّب والاستفهام (نفسه، 137) ←	- معنى حرف التعجب مضمّن في ما. - دعوى لا يقوم عليها دليل إلا بوحي وتنزيل.

و)

البصريون: أفعِل التعجب فعل	اعتراض الكوفيّين	الأنباريّ
تقدير ما أحسن زيدا «شيء أحسن زيدا» (نفسه، 128) ←	ما أعظم الله = شيء أعظم الله؟؟ الله عظيم لا يجعل جاعل (نفسه، 128) ←	معنى أعظم الله وصفه بالعظمة حملا للفظ على ما يليق بصفاته.

المقطوعات السجاليّة الرباعيّة:

الكوفيون: أفعل التعجب اسم	ردّ البصريّين	اعتراض الكوفيّين	اعتراض الأنباريّ
لأنّه يصغّر والتصغير من خصائص الأسماء مثال: أميلح ← (نفسه، 127)	فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلحقه التصغير (نفسه، 128) ←	هذا ينتقض بليس وعسى فإنّهما لزما طريقة واحدة ومع هذا لا يجوز تصغيرهما وكذلك بـ أفعل به (نفسه، 128) ←	التصغير يتناول فعل التعجب لفظا لا معنى، ليس وعسى يفارقان فعل التعجب من حيث رفع الظاهر والمضمر والاتصال بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين - لا مصدر لهما من لفظهما - لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه (نفسه، 139).

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، إحياء التراث مصر، د.ت.

المراجع العربية:

- بن حمودة، رفيق: الاسمية الفعلية في التراث النحوي: خصائصها ودلالاتها، ندوة «المعنى وتشكّله»، منشورات كلية الآداب بمنوبة،2003، 207 – 234.
- مبدأ المشابهة أصلا من أصول الصناعة في النظرية النحويّة العربيّة، مجلّة موارد، ع 12، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، 2007.
- خطابي، محمد: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1991.
- الراجحي، عبده: دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية، أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1987.
- السكاكيّ، أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1987.
- السيد، عبد الرحمان: مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، دار المعارف بمصر، ط1، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، جروس برس، ط1، 1988.
- الشريف، محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون، جامعة منوبة، تونس،2002.
- صولة، عبد الله: المقولة في نظريّة الطراز الأصلية ،ضمن حوليات الجامعة التونسية، ع 46، كليّة الآداب، منوبة، تونس،2002، 369 – 387.
- الحِجَاج :أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال مصنّف في الحجاج – الخطابة الجديدة لبرلمان وتيتيكان، في: صمّود، حمادي: أهمّ نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، سلسلة آداب، مجلد XXXIX، كلية الآداب منوبة.
- ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط 6، 1989.
- ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

المراجع الأجنبية:

- Aarts B., Denison D., Keizer E., Popova G.: Fuzzy grammar, a reader, Oxford University Press, 2004.
- Aarts, B .: conceptions of categorization in the history of linguistics, In language sciences, Elsevier Ltd, Oxford, Vol. 28, n°4, 2005, pp 361-385.
-Bloomfield, L: Language, New York, Henry Holt and Company , 1933.
- Brinton, L. J. & Traugott, E.C.: Lexicalization and Language change, Cambridge University Press, 2005.
- Corver, N. & Riemsdijk, V. H. : Semi-lexical Categories, Mouton De Gruyter, 2001.
-Gentner, D: Why Nouns are learned before Verbs: Linguistic relativity versus Natural Partitioning, In S. Kuczaj II (ed.) Language development, Vol. 2: Language, thought and culture. Hillsdale, N.J: Laurence Erlbaum, 1982, pp.301-334.
- Kibédi, V.: Rhétorique et littérature, études de structures classiques, Didier, Paris, 1970.
- Kleiber, G.: La sémantique du prototype, catégories et sens lexical, PUF, 1990.
- Komatsu, L.: Recent views of conceptual structure, In Psychological Bulletin, Vol. 112, n°3, 1992, 500-526.
- Langacker, R.W.: Noms et verbes, traduit de l'anglais par C. Vandeloise, in Communication, 1991, 53.
-Laurence, S. & Margolis, E: Concepts and Cognitive Science chap 1, in Margolis and Laurence, Concepts: Core readings, Cambridge, MIT Press, 1999.
-Le-Ny J –F.: Behaviorisme, in E. UNIVERSALIS, Paris, Vol.3, 1989.
- Markman A. B. & Stilwell C. H: Role-governed categories, J. Exp. Theor. Art. Intel., 13, 2001, 329-358.
-Troupeau, G, Nahw, in Encyclopédie de l'Islam; nouvelle édition, Leiden-New York, Paris éditions, 1993.